

البورصة السعودية على أعتاب تحول جذري في تدفق الأموال

إطلاق سوق للمشتقات المالية لزيادة جذب المستثمرين الأجانب

أرامكو تعزز قدرتها بإعادة تنظيم مشاريع التكرير

الرياض - كشفت شركة أرامكو السعودية العملاقة الثلاثاء، أنها ستعيد تنظيم أنشطة التكرير والبتروكيميائيات بهدف دعم استراتيجيتها للنمو العالمي، وتهدف إلى الانتهاء من ذلك بحلول نهاية هذا العام.

ويبدو أن أزمة الوباء قد دفعت المسؤولين السعوديين إلى إعادة ترتيب أولويات الشركة في هذا القطاع الذي تراهن عليه الرياض لزيادة عائداتها.

وقالت أرامكو في بيان إن "نموذج أنشطة المصنوع سيقتسم إلى 4 وحدات وتشمل الوقود وتضم التكرير والتجارة والتجزئة وزيوت التشحيم ووحدة الكيماويات ووحدة الطاقة الكهربائية ووحدة خطوط الأنابيب والتوزيع والغرض (المرفق)".

وتأتي عملية إعادة التنظيم هذه في إطار تعزيز فعالية وكفاءة أصول قطاع التكرير والمعالجة والتسويق في الشركة، دون إحداث تغيير جوهري في الهيكل التنظيمي لأعمال القطاع.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية إلى النائب الأعلى للرئيس للتكرير والمعالجة والتسويق في أرامكو عبدالعزيز القديمي، قوله "نحن متفائلون بإطلاق نموذج التشغيل الجديد الذي نسعى من خلاله لارتقاء بانسيابية أعمالنا وأن يعزز مكانتنا كشركة عالمية كبرى في مجال الطاقة والبتروكيميائيات".

وأكد أن تطبيق النموذج يمثل خطوة في إطار استراتيجية أرامكو لتطوير قطاع عالمي متكامل للتكرير والمعالجة والتسويق من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة التنافسية عبر تحقيق أكبر قيمة ممكنة في مختلف مراحل سلسلة القيمة الهيدروكربونية.

وتعمل أرامكو، أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، على توسيع رقعة أنشطة المصنوع أو التكرير والتسويق على مستوى العالم.

ووفق البيانات الرسمية للشركة وبيانات منظمة أوبك، تضرخ أرامكو نحو 8.5 مليون برميل يوميا من الخام تصدر منه نحو ستة ملايين برميل يوميا.

وتعزز الشركة زيادة طاقة التكرير، داخل السعودية وفي الخارج من خلال المشاريع المشتركة لتصل ما بين ثمانية وعشرة ملايين برميل يوميا، أي ما يعادل جميع إنتاجها الحالي، من نحو خمسة ملايين برميل يوميا في الوقت الراهن.

ولم تكتف أرامكو بتكثيف مشاريع أنشطة التكرير في الداخل فحسب، بل

وفي أسواق جديدة لاسيما في آسيا وخاصة في الهند وماليزيا وإندونيسيا والصين وكوريا الجنوبية.

وتسعى السعودية من خلال ذلك إلى زيادة هوامش الأرباح ببدل بيع النفط الخام وضمان إيجاد منافذ مستقرة لإنتاجها بدل المنافسة على حصص بيع الخام في السوق المتخمة بالمعرض.

ومن بين أبرز مشاريع المصنوع تلك المنبثقة عن اتفاق بين شركة أرامكو وتحالف شركات تكرير هندية لبناء مصفاة نطف عملاقة ومشروع بتروكيميائيات على الساحل الغربي للهند بقيمة تقدر بنحو 44 مليار دولار.

وتعهدت الرياض ضمن خطة التحول الاقتصادي بتخصيص مليارات الدولارات للاستثمار في مشروعات تكرير في إندونيسيا وماليزيا واليابان مع اتفاقيات إمداد خام طويلة الأجل.

وخلال جولة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز في دول آسيوية في مارس 2017 وقعت أرامكو اتفاقا بخصوص استثمار قيمته 7 مليارات دولار في مشروع مشترك مع شركة النفط الحكومية الماليزية بترواس في مشروع التطوير المتكامل للتكرير والبتروكيميائيات (راييد).

وجري إنشاء المشروع، الذي يعتبر الأكبر لأرامكو خارج السعودية، في ولاية جهور بجنوب ماليزيا ولا يفضله سوى مضيق عن سغافورة مركز تجارة النفط في آسيا.

وستقوى السعودية إمداده بنحو 70 في المئة من احتياجاته النفطية ما يمنحها منفذا رئيسيا لخامها في آسيا.

أسرع الأسواق نموا في العالم، وارتفعت أرامكو أيضا اتفاقا مع برتامينا الإندونيسية بقيمة خمسة مليارات دولار لتوسعة أكبر مصفاة نطف في البلاد والتي ستمدها أرامكو بالخام. كما عززت أرامكو مشاركتها في قطاع التكرير في الصين أحد أكبر مستهلكي نطفها ولدى الشركة مشروع مشترك للتكرير مع سينويك واكسون وموبيل وبناء مصفاة بطاقة 300 ألف برميل يوميا مع نورينكو.

ولا تهدف مشاريع أرامكو المشتركة في ماليزيا وإندونيسيا وغيرها إلى زيادة طاقتها التكريرية فقط، بل إن صفقاتها في المنطقة ستعزز كثيرا مشاركتها في قطاع البتروكيميائيات، الذي يتضمن جميع أشكال اللدائن ويشهد ارتفاعا في الأرباح بفضل قوة الطلب.



في تقرب انفتاح السوق أكثر

وقال الحصان في تصريح لمحطة العربية إن "إطلاق سوق المشتقات المالية يوفر أداة للتحوط في البورصة وهي خطوة هامة في مساعي تطوير السوق المالية وتزويد المستثمرين بمجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية".

وأكد أن السهولة الأجنبية ستجذب في الدرجة الأولى لسوق الأسهم وتكون سوق المشتقات وسيلة للتحوط في تغيرات أسواق الأسهم.

ومع تعرض العالم بأكمله لجائحة كورونا وتأثيرها على أسواق المال تحتاج الأسواق لهذا النوع من المنتجات لذلك يتوقع الحصان أن ترفع من فاعلية التداولات في سوق الأسهم وتزيد من جاذبية تداول عقود الأسواق في سوق المشتقات.

وتؤكد الأرقام أن المشتريات الأجنبية بلغت خلال العامين الماضيين أعلى مستوياتها منذ السماح للمؤسسات الأجنبية المؤهلة بالاستثمار المباشر في الأسهم المحلية منذ العام 2015، بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

وعمدت الرياض إلى تخفيف القيود في تعاملات السوق عبر تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية حتى تكون خلال يومي عمل لاحقين لتاريخ تنفيذ الصفقة والسماح كذلك بإقراض واقتراض الأوراق المالية، بالإضافة إلى البيع على المكشوف المغطى.

العام للأسواق الناشئة ومؤشر أم.أس. سي. أي للأسواق الناشئة مما جذب المزيد من تدفقات الأموال الخارجية.

وتتوقع هيئة السوق المالية أن تساعد إضافة البورصة السعودية إلى مؤشر أم.أس.سي. أي في جذب استثمارات بقيمة 40 مليار دولار من الصناديق الأجنبية.

ورجح رئيس مجلس إدارة الهيئة محمد القويص أن تأتي التدفقات من الصناديق الخاملة والنشطة على حد سواء، وأن يعزز ذلك جاذبية الطرح العام الأولي المقترح لشركة النفط العملاقة أرامكو.

وتأتي خطوة أم.أس.سي. أي بعد ثلاثة أشهر من قيام مزود مؤشرات آخر هو مؤسسة فوتسي راسل، بإعطاء السعودية وضع السوق الناشئة.

وكان سوق المال السعودي قد فتح أبوابه أمام المستثمرين الأجانب قبل أكثر من خمس سنوات في تطور سمح بجذب مليارات الدولارات من الخارج، إلى أكبر البورصات العربية.

وصرح الحصان خلال مؤتمر صحفي عبر الإنترنت بأن جائحة فيروس كورونا المستجد لم تؤثر بدرجة كبيرة على التداول في البورصة السعودية حيث كانت أحجام التداول أعلى من العام الماضي.

وانخفض مؤشر بورصة تداول 12 في المئة منذ بداية العام الجاري إذ تضرر الاقتصاد السعودي بفعل إجراءات العزل العام التي جرى فرضها للحد من انتشار الفيروس إضافة إلى تراجع أسعار النفط.

الأساسية إلى جانب توقعات النمو الإيجابية والتقييمات الرخيصة للكثير من الأسهم في السوق.

وقال وأسل الهزاني المدير التنفيذي لشركة مركز مقاصة للأوراق المالية إن "البورصة السعودية تعتزم إطلاق منتجات أخرى مرتبطة بالمشتقات مثل الخيارات واستكمال المنظومة بأسرها بحلول نهاية 2021 وبداية 2022".

وتسعى تداول إلى تعديل قواعد التداول والعضوية المعدلة ومسودة قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية المعدلة ومسودة قاعدة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق المعدلة لاستطلاع مريعات المهتمين والمعنيين.

وتضم تداول، وهي أكبر الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القيمة السوقية، 187 شركة موزعة على 20 قطاعا.

وقد زادت قيمتها بعد أن تم إدراج شركة النفط العملاقة أرامكو، التي بلغت قيمتها السوقية 1.7 تريليون دولار، في ديسمبر الماضي حينما جمعت 25.6 مليار دولار من عملية بيع 1.5 في المئة من أسهمها لمستثمرين محليين وخليجيين.

وطبقت الرياض مجموعة من الإصلاحات لاستقطاب مستثمري ومصدري الأسهم من الخارج في إطار جهودها لجذب رأس مال أجنبي وتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط.

وفي يونيو العام الماضي، انضمت البورصة السعودية لمؤشر فوتسي

دخلت السعودية مرحلة جديدة من خططها الاستراتيجية في إصلاح البورصة حين أعلنت عن إطلاق سوق خاصة لتسويق المشتقات المالية، في خطوة يتوقع محللون ومسؤولون أن تحقق إيرادات أكبر مع إمكانية استقطاب المزيد من المستثمرين بمخاطر أقل.

الرياض - أعلنت البورصة السعودية الثلاثاء أن التداول في أول منتج للمشتقات المالية في البلاد سيبدأ في أواخر أغسطس المقبل، في إطار خطوات لزيادة جاذبية البورصة السعودية لدى المستثمرين الأجانب.

ونشرت بورصة الرياض "تداول" في بيان "تم تطوير العقود المستقبلية السعودية 30 والتي تتخذ مؤشر أم.تي 30 أساسا لها لتزويد المستثمرين ب أدوات النحوظ لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتوفير فرص متنوعة للاستثمار في السوق المالية السعودية".

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى خالد الحصان الرئيس التنفيذي لسوق المال السعودية "تداول" قوله إن "هذا المنتج سيجعل البورصة السعودية أكثر جاذبية خاصة للمستثمرين الأجانب".

والمشتقات، هي عقود مالية تتسوق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى تشمل أسهما أو سندات أو عملات أجنبية أو سلع أو ذهب.

ويكون لتلك العقود نمدا زمنية معينة، بالإضافة إلى سعر وشروط يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري، ومن أشهر صورها المستقبلية والاختيارات والعقود الآجلة والمبادلات.



ويعد هذا الإنجاز توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية وتحسين مستويات السيولة فيها، وبالتالي دخول المزيد من الاستثمارات إلى البلاد.

ومن الواضح أن هيئة سوق المال ماضية في تنفيذ مبادراتها الاستراتيجية الهادفة لضمان سوق مالية سهلة التمويل ومحفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها.

ويجمع خبراء على أن الأجانب يرون البورصة السعودية جذابة جدا في ظل الوضع القوي للاقتصاد الكلي بأكبر مصدر للنفط في العالم رغم أزمة الوباء والعوامل السكانية وانخفاض تكلفة الطاقة والإنفاق الحكومي على البنية

تزيد المستثمرين ب أدوات النحوظ لإدارة المخاطر بشكل فعال

مشروعات الطاقة النظيفة في الكويت تفقد قوة الدفع

الوباء يجبر الحكومة على إلغاء مشروع إنشاء محطة الدببة للطاقة الشمسية

وتفقد الدولة الخليجية النفطية أمام العديد من التحديات، بدءا من انخفاض الإيرادات النفطية وتآكل الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي وعدم القدرة على إيجاد بدائل للدخل.

الباب يبقى مفتوحا لترسيخ أسس الطاقة البديلة واستئناف عمل المشاريع المطروحة ما بعد الوباء

وتسبب هذا الأمر في تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، وهو ما دفع الأوساط الاقتصادية لتكثيف الضغوط على السلطات من أجل التحرك السريع قبل وقوع أخطار أخرى من بينها تخفيض سعر صرف الدينار.

وبدأت بعض الدول النفطية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط مثل السعودية والإمارات التحرك للاستفادة من الطاقة الشمسية حتى وسط تهوي أسعار النفط العالمية وبالتالي انخفاض تكلفة استهلاكها.

ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على الطاقة الكهربائية في الكويت 30 ألف ميغاوات يوميا في سنة 2030. ولدى البلد الغني بالنفط رؤية طموحة للوصول إلى إنتاج 15 في المئة من هذه الاحتياجات من الطاقة المتجددة.

وقال بيان مجلس الوزراء إنه كلف وزارة الكهرباء والماء بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة نحو تلبية حاجات البلاد المستقبلية من الطاقة المستدامة وفي ضوء النصوص والإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

وتواجه الكويت أزمة مالية غير مسبوقه جعلت من الخيارات الكثيرة، التي كانت مطروحة أمامها في السابق مجرد مقترحات لا يمكن تفعيلها على أرض الواقع.

وضاعت أزمة الوباء وانتهيار أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التقشف الإجباري بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرفض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

أولوياتها للمرحلة المقبلة والمحافظة على مكانتها في الأسواق النفطية العالمية".

وكان المشروع يهدف إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية داخل مجمع الشفايا للطاقة المتجددة الذي يقع على بعد 100 كيلومتر غربي مدينة الكويت على مساحة حوالي 32 كيلومترا مربعا.



مشروع متميز في فخ عقلية الانجاز للنفط

وقالت صحيفة الراي الكويتية في الأسبوع الماضي إن "قيمة العرض صاحب أقل الأسعار لإنجاز المشروع بلغت حوالي 439 مليون دينار (حوالي 1.4 مليار دولار)".

وقال بيان مجلس الوزراء إن "هذه الخطوة من شأنها أن تسهم في قيام مؤسسة البترول الكويتية بالتركيز على

تلاشت طموحات الكويت في وضع أسس صناعة الطاقة النظيفة بسبب الضائقة المالية الخائفة التي يعيشها البلد الخليجي جراء تفهقر عائدات النفط وتأثيرات وباء كورونا، وهو ما جعل الحكومة توجه أنظارها إلى دعم صناعة النفط بدلا من ترسيخ تجربة التكنولوجيا البديلة.

الكويت - يواجه المسؤولون في الكويت تحديا كبيرا يتمثل في عجزهم عن الاتجاه إلى ترسيخ أسس الطاقة المستدامة بسبب الأزمة المالية التي يعاني منها البلد الخليجي جراء تداعيات أزمة وباء فايروس كورونا.

ويرى محللون أن صرف الحكومة النظر عن المضي قدما في تنفيذ مشروع محطة الدببة لتوليد الكهرباء من مصدر الطاقة الشمسية يتجاوز عدم إمكانية توفير التمويل اللازم.

وأشاروا إلى أن الأمر يعود إلى الأساسيات التي تعول عليها الكويت لدعم صناعة النفط المصدر رقم واحد لعائدات البلاد، بدلا من اعتماد تجارب التكنولوجيا الناجحة في إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة وبالتالي التقليل من مصروفات الدعم لهذا البند في الموازنة السنوية.